العرب
الإثنين 2021/10/04
السنة 44 العدد 12199

هل تضبط أوبك+ بوصلة أسعار الغاز؟

تقييم حجم الطلب على النفط الناجم عن التحوّل من الغاز صعب في ظل ضبابية الأسواق

أثار الارتفاع غير المسبوق في أسعار الغاز في الأسواق العالمية طيلة الأشهر الأخيرة بينما يتزايد فيه الطلب مع قدوم الشتاء الجدل في أوساط المحللين حول ما إذا كانت هذه الوضعية ستستمر طويلا أم أن تحالف أوبك+ سيكون له موقف حاسم في هذا التوقيت، خاصة مع بروز بعض المؤشرات على إمكانية الاعتماد على الخام في تشغيل بعض القطاعات المعتمدة على الغاز.

على مشارف أزمة مع اقتراب الشتاء

لندن – تضاعف سعر الغاز الطبيعي المسال إلى مستويات مقلقة قياسا بالعام الماضي بعد سنوات من المستويات الرخيصة، حيث تأثرت السوق العالمية في البداية بتداعيات الجائحة لتجد نفسها اليوم عاجزة عن مواكبة الانتعاش العالمي في الطلب.

وبعيدا عن تأثيرات ما يحدث على المستهلكين، يرى محللون أن ما يحصل الآن من ارتفاع شديد في أسعار الغاز قد ينعكس في نهاية المطاف على النفط، إذ قد يتجه قسم من الطلب المخصص لإنتاج الكهرباء والتدفئة هذا الشتاء إلى الخام. فهل تعدل أوبك+ سياستها الإنتاجية لكي تكبح انفلات سوق الغاز.

بيورنار تونهاوغن

النفط سيشغل قرابة نصف إنتاج الكهرباء في آسيا بدل الغاز

أوليفييه داغان

الانتقال من الغاز إلى النفط سيتوقف على الفرق بين السعرين

وتشير بعض الروايات إلى أنه من المحتمل أن تدفع هذه الزيادة في الاستهلاك بعض الدول المنتجة في أوبك+ التي تجتمع الاثنين إلى زيادة خططها الإنتاجية لمواجهة الطلب الاستهلاكي المرتفع.

وأوضح بيورنار تونهاوغن المحلل لدى مجموعة رايستاد إينرجي أن تحول قسم من الطلب على الغاز إلى النفط سيتأتى "بنصفه عن إنتاج الكهرباء في آسيا، وبنصفه الآخر الذي يبقى غير واضح عن الاحتياط في حال كان فصل الشتاء أشدّ بردا من العادة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية".

أما ديمتري ماريشنكو المحلل لدى شركة فيتش فقال لوكالة الصحافة الفرنسية إن "الدول الشديدة الاستهلاك للنفط مثل السعودية والكويت في الشرق الأوسط، واليابان وكوريا الجنوبية في آسيا، هي الأكثر إقبالا على مثل هذا الانتقال إلى النفط".

وعلى المستوى العالمي، فإن حصة النفط في إنتاج الكهرباء تبقى متدنية جدا، حيث بلغت أقل من 3 في المئة في 2019 بحسب الوكالة الدولية للطاقة، في حين بلغت حصلة الفحم 36.7 في المئة والغاز الطبيعي نحو 23.5 في المئة.

وقال توني سايمي الخبير الاقتصادي في معهد سالفورد بيزنس سكول إن "عددا ضئيلا من محطات إنتاج الكهرباء تملك القدرة على التحول" إلى اعتماد النفط أو الفحم.

وأشار إلى أن العدد تراجع في السنوات الثلاثين الأخيرة على ضوء الوعي لوطأة المحروقات الأحفورية على البيئة. وبالتالي، فإن أسعار النفط الخاضعة من جهة أخرى لعوامل عديدة أخرى، ارتفعت على وقع الزيادة الشديدة في أسعار الغاز، إنما بنسبة أدنى.

ومن الصعب تقييم حجم الطلب الإضافي على النفط الناجم عن التحول عن الغاز، لكن ستاندارد أند بورز تقدره عند 320 ألف برميل يوميا خلال الأشهر الستة المقبلة في آسيا وأوروبا.

أما مصرف غولدمان ساكس فتصل توقعاته إلى قرابة 1.35 مليون برميل يوميا لتوليد الكهرباء و600 ألف برميل يوميا في القطاع الصناعي في آسيا وأوروبا إذا استمرت أسعار الغاز في الارتفاع.

لكن هذه الكمية لا تمثل سوى اثنين في المئة من الطلب العالمي على النفط، الذي تتوقع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أن يتخطى العام المقبل عتبة مئة مليون برميل يوميا.

ويلفت المحللون في المصرف الأميركي إلى أنه "إن كان من الممكن التعامل مع الأمر على مستوى السوق العالمية، إلا أن صدمة كهذه ستمثل ارتفاعا بمقدار 5 دولارات للبرميل، على ضوء الصعوبات التي يواجهها عرض النفط لتلبية الطلب حاليا".

وقد يأخذ أعضاء أوبك وحلفاؤهم من خارج المنظمة بهذا الواقع خلال الاجتماع الوزاري لأوبك+ فيعمدوا إلى زيادة إنتاجهم قبل الوقت المتفق عليه لذلك غير أن العديد من المحللين يشككون في هذا الاحتمال.

ويقول أوليفييه داغان المستثمر في مجموعة أو.أف.أي لإدارة الأصول إن حجم الانتقال من الغاز إلى النفط سيتوقف بصورة خاصة على الفرق في الأسعار بين الاثنين بعد أن سجل اتساعا كبيرا خلال الأيام الأخيرة.

ففي أوروبا، تواصل أسعار النفط ارتفاعها، ووصلت الجمعة في سوق تايتل ترانسفر فاسيليتي (تي.تي.أف) المرجعية في أوروبا إلى عتبة مئة يورو للميغاواط/ساعة لأول مرة في تاريخ هذه السوق الافتراضية للتداول بالغاز الطبيعي الهولندي.

ويعكس هذا السعر ارتفاعا بخمسة أضعاف عما كان عليه في مطلع العام، في حين أن سعر النفط ازداد بمرتين فقط في الفترة ذاتها.

وإذا ما تم مقارنة الأسعار على أساس وحدة الغاز مقابل وحدة النفط، وهي مقارنة محفوفة بالمخاطر، يتبين أن سعر الغاز الأوروبي بات أعلى بمرتين من السعر الذي بلغه برميل نفط برنت بحر الشمال المرجعي في أوروبا الثلاثاء الماضي وقدره 80.75 دولارا، وهو الأعلى منذ ثلاث سنوات.

وفي مثل هذه الحالة، رأى جيفري هالي المحلل لدى أواندا أن "جاذبية النفط كبديل لإنتاج الكهرباء لا تقاوم"، حين يكون ذلك ممكنا.

وبلغت أسعار الغاز 34 دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية الأسبوع الماضي مقارنة مع أقل من دولارين للمليون وحدة في مايو 2020، بينما قفزت أسعار الغاز الأوروبية بنسبة 300 في المئة منذ بداية هذا العام.

ولا تزال المخزونات شحيحة للغاية في أوروبا وآسيا واللتين تمثلان معا 94 في المئة من الواردات العالمية وما يربو على ثلث الاستهلاك العالمي.

ويعمل معظم المنتجين الرئيسيين بكامل طاقتهم أو قريبا منها وخصصوا غالبية شحناتهم لعملاء محددين مما يترك فرصة ضئيلة لإصلاح الوضع في الأجل القصير.

ووفقا للاتحاد الدولي للغاز، من المتوقع توافر 8.9 مليون طن سنويا فقط من إجمالي 139.1 مليون طن سنويا من طاقة التسييل الجديدة المزمعة في 2021.

وتأخرت السعة الإضافية بسبب قيود التنقلات الرامية للحدّ من انتشار الوباء التي أوقفت أو عطلت أعمال البناء والصيانة في العديد من المواقع الرئيسية بما في ذلك إندونيسيا وروسيا خلال العام الماضي.

وأظهرت بيانات رفينيتيف أنه منذ بداية العام، تم تحميل قرابة 288.1 مليون طن من الغاز للتصدير عالميا بزيادة 7 في المئة فقط بمقارنة سنوية.

وربما يجد المشترون صعوبات في شراء ما يكفي من الغاز لإعادة تخزينه واستخدامه. وأدى ضعف الرياح في أوروبا مؤخرا إلى زيادة استخدام محطات الكهرباء، فيما يتم ترشيد استخدام الطاقة بالنسبة للصناعات وبعض المناطق السكنية في الصين مما أدى إلى قفزة في واردات الغاز.

وتشير التوقعات للمدى البعيد إلى شتاء معتدل في أغلب أنحاء آسيا هذا العام، لكن الأسواق تخشى أن تكرارا لموجة البرد التي حدثت العام الماضي ربما يؤدي إلى فورة شراء مماثلة لتلك التي حدثت في يناير الماضي وأدت إلى زيادة الأسعار.

وقال بنك سيتي في مذكرة لزبائنه الأسبوع الماضي "لن يكون مفاجئا إذا جرى تداول بعض شحنات الغاز في حدود 100 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بناء على متابعة كيف ارتفعت الأسعار في سوق الغاز الأميركية خلال العقد الأخير".

الأردن يبحث آفاق توسيع النوافذ الاقتصادية مع المغرب

عمان – تدفع تداعيات الأزمة الصحية الأردن إلى البحث عن حلول لتعزيز الاقتصاد من بوابة تعزيز الآفاق الاقتصادية مع المغرب لبناء مرحلة جديدة من التعاون وعقد الشراكات لتبادل المنافع المشتركة.

وتأمل أوساط الأعمال في الأردن أن تشهد المرحلة المقبلة انطلاقة متجددة وقوية بعلاقات البلدين التجارية والاستثمارية وتجاوز الصعوبات واغتنام فرص الاستثمار والشراكة للوصول إلى التكامل وتحويل المنافسة إلى مكسب تجاري.

وأكد مجلس إدارة غرفة تجارة عمان استعداده لتشكيل وفد اقتصادي لزيارة المغرب لتقصي الفرص الاستثمارية والتشبيك بين أصحاب الأعمال، وتفعيل مذكرات التفاهم بين البلدين.

وقال رئيس الغرفة خليل الحاج توفيق خلال لقاء أعضاء من المجلس مع السفيرة الأردنية لدى المغرب جمانة غنيمات، إن تجارة عمان ستعمل بالتنسيق مع السفارة لدعم وتطوير علاقات البلدين الاقتصادية وزيادة مبادلاتهما التجارية بالاتجاهين.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى الحاج توفيق قوله في بيان إن "المغرب يشكل بوابة للأردن للوصول إلى أسواق دول غرب أفريقيا، مثلما يشكل الأردن فرصة لأصحاب الأعمال المغاربة لإقامة الاستثمارات والاستفادة من اتفاقيات التجارة الموقعة مع مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية".

الشراكات التجارية أحد مفاتيح التنمية

وبحسب بيانات إحصائية للغرفة، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال النصف الأول من العام الحالي ما يقارب 11 مليون دينار (15.5 مليون دولار).

وتشير التقديرات إلى أن حجم المبادلات يبلغ في المتوسط 30 مليون دولار وهو رقم قليل بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجه البلدين لتعزيز التجارة البينية.

حسب معطيات إحصائية، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 32 مليون دولار عام 2017 انخفض إلى 31 مليون دولار عام 2018، بينما وصل إلى نحو 20 مليون دولار خلال الأشهر التسعة من العام الماضي.

وتعد المنتجات النباتية والمواد النسيجية والصناعات الكيمياوية أهم الصادرات الأردنية للسوق المغربية، فيما تتركز الواردات المغربية في الأغذية والمواد النسيجية وآلات وأجهزة ومعدات كهربائية.

ويرى نائب رئيس الغرفة نبيل الخطيب أنه من الضروري التفكير جديا حاليا في إيجاد خط بحري مباشر بين البلدين وتسهيل إصدار التأشيرات للمساهمة في تطوير العلاقات التجارية وزيادة النشاط التجاري، إلى جانب تخفيض كلف الشحن بين الجانبين.

وكانت جمعية رجال الأعمال الأردنيين والاتحاد العام لمقاولات المغرب قد وقعا في يناير العام الماضي اتفاقية لتأسيس مجلس أعمال مشترك بينهما، لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

قطاع الفنادق في الجزائر يئنّ تحت وطأة قيود الجائحة

الجزائر – يجد معظم أصحاب الفنادق في الجزائر أنفسهم في موقف لا يحسد وهم يحصون خسائر هذا الموسم بعدما تعرض القطاع إلى الركود بسبب تراجع نسب الإشغال في استمرار الأزمة الصحية بالبلاد.

ووصف الرئيس المدير العام لمجمع فندقة سياحة حمامات معدنية لزهر بونافع العام 2020 بأنه "سنة بيضاء" بالنسبة للنشاط الفندقي.

وأشار في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى أن جميع الوحدات التابعة للمجمع توقف نشاطها بسبب الجائحة، مما أدى إلى تراجع المداخيل وتسجيل عجز في رقم الأعمال بنحو 36.5 في المئة على أساس سنوي.

وبسبب هذا الوضع يطالب بونافع كغيره من أصحاب الفنادق السلطات باتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدتهم للخروج من الأزمة، خاصة وأن هذه المؤسسات تعد "الحلقة الأقوى" في إعادة بعث القطاع ودعم السياحة الداخلية.

وخلال الفترة الماضية، تم تنسيق العمل بين المجمع والخطوط الجزائرية للبحث عن السبل الكفيلة لإنقاذ ما تبقى من الموسم السياحي، الذي يرى أهل القطاع أنها تتطلب إرادة لاقتراح إجراءات عملية محددة وهادفة تركز على الأولويات للتمكن من بعث السياحة الداخلية والمساهمة في استدامة نشاط المؤسسات الفندقية.

وحتى اليوم يعاني القطاع من سوء الإدارة، وهو ما يتضح مع دعوات العاملين في القطاع إلى تنويع مختلف الأنماط والمسالك السياحية لاسيما السياحة الصحراوية والساحلية.

وإلى جانب ذلك، فإن الخبراء يرجعون أسباب تخلف قطاع الفندقة والسياحة عموما إلى البطء في تأهيل وتدريب الشباب للعمل فيه، خاصة في مجالات المطاعم والاستقبال الصحة وتكنولوجيا الإعلام والترويج للمنتوج السياحي.

أحمد أولباشير

الخسائر المالية التي سجلتها الكثير من الفنادق تبلغ 75 في المئة

ويؤكد رئيس الفيدرالية الوطنية لمستغلي الفنادق أحمد أولباشير بأن الجائحة أثرت سلبا على مداخيل الفنادق بسبب "توقف النشاط كليا" مما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال من ذوي الكفاءات.

وقال إنها "خسارة كبيرة يسجلها القطاع الذي يحتاج إلى يد عاملة مؤهلة للإقلاع والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خارج إطار المحروقات".

وأوضح أن كافة أصحاب الفنادق كانوا مضطرين لتخفيض عدد الموظفين والعمال، ولذلك فإنه بسبب ظروف الجائحة تشغل فقط 25 في المئة من الطاقة الإجمالية.

وقدر أولباشير الخسائر المالية التي سجلتها الكثير من الفنادق بنحو 75 في المئة، خاصة وأن موسم الاصطياف لهذا العام توقف نهائيا في يوليو الماضي مما أدى إلى غياب عدد كبير من السياح وتسجيل ركود كلي في النشاط زاده غلاء الأسعار.

وتتزايد الضغوط على الحكومة من أجل إنشاء صندوق للدعم وتقديم تعويضات لأصحاب الفنادق لتدارك الخسائر إلى غاية تجاوز الضائقة المالية التي تعرفها الفنادق في الوقت الراهن.

ويرى الجزائريون وكذلك أصحاب وكالات السياحة والأسفار أن ارتفاع أسعار الخدمات في الفنادق أدى بهم إلى اختيار مقاصد سياحية خارج البلاد كونها تقترح أسعارا يصفونها بـ"المعقولة والتنافسية" وتتماشى مع إمكانيات مختلف شرائح المجتمع.

ويعتقد أغلب هؤلاء أن الجائحة لم تكن "العامل الوحيد" الذي أدى إلى تراجع مداخيل الفنادق والمطاعم بسبب عزوف السياح عن اختيار مقصد سياحي داخل الجزائر لقضاء عطلهم، بل يعود ذلك أيضا إلى "الارتفاع الفاحش" في أسعار العطل وتدني مستوى الخدمات.

وتبرز وسط كل ذلك مطالب من قبل وكالات السياحية التي ترى أنه لا بد من الإسراع في مراجعة الأسعار وتحسين الخدمات وتوفير وتنويع المقاصد السياحية بأسعار تنافسية.